الفصل التاسع

أدوار حكومية متغيرة ذات صلة بالتعليم العالي

آنت جبس Annette Gibbs

مركز دراسات التعليم العالي

جامعة فرجينيا

obeikandl.com

الفصل التاسع

ادوار حكومية متغيرة ذات صلة بالتعليم العالي

مقدمة

من بين القوى الأساسية في المجتمع الأمريكي التي تؤثر تأثيراً مباشراً في طبيعة التعليم العالي ذلك الدور المتغير للحكومة سواء على مستوى الآمة أم مستوى الولاية. وهذا الدور المتغير لا يعنى بالضرورة موقفاً سلبياً، بل يطرح تحديات جادة وهامة أمام الكليات والجامعات.

وتتميز المؤشرات parameters الأساسية لهذا الدور الحكومي المتغير بـ:

1- أولويات اجتماعية جديدة.

2- استعداد طيب للتدخل في الصلاحيات الخاصة المؤسسية التقليدية.

3- تغيير اتجاه المساعدات الطلابية و الأجنده البحثية المدعمه حكوميا

4- تدهور ثقة المجتمع ككل في التعليم العالي.

أولويات اجتماعية جديدة

إن فترة النمو المزدهرة والناجحة للتعليم العالي قد أنخفض مستواها، وان نمو عدد من المؤسسات الجديدة قد بلغ ذروته، وعملياً مواقع قيد وتسجيل الطلاب على وشك التشبع. ولم يعد تعليم الجماهيربالجملة تعليماً جامعياً Mass higher education الغالب أو الموحد للحكومة الاتحادية ومعظم الولايات حيث حالياً تشهد معظم الولايات احتياجات اجتماعية متنافسة بين مواطنيها.

وأصبح ما يشكل أولويات معظم الولايات مظاهر القلق بشأن الرعاية الصحية وتكاليفها المتصاعدة بما في ذلك برامج الرعاية الصحية للمسنين Medicare والخدمات الطبية والمساعدات الدوائية لغير القادرين Medicaid، والجريمة، وإعادة تأهيل المنحرفين Corrections والحاجات المتنامية للمدارس الابتدائية والثانوية.

وقد أدى ما نشاهده اليوم من تدهور وتلف في الكباري والطرق وشبكات الصرف وأنظمة التحكم في حركة الطيران وغيرها من العلامات المميزة لمعظم البنى التحتية الأمريكية، إلى تعقيدات إضافية في تحديد الحاجات الاجتماعية التي تحظى بالأولوية وما مستوى هذه الأولوية.

وتجبر هذه الظروف الحكومة الاتحادية والولايات على السواء على تحديد اجندتها الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها. والنتيجة هي اعتبار التعليم العالي – وبصورة متزايدة– أنه فئة أخرى تهتم بمصالحها وتسعى وراء التمويل في خزانة الدولة.

وفى الواقع تشير الدلائل إلى أن تمويل الولاية للكليات والجامعات العامة أتى اليوم في مرتبه دون السجون والرعاية الصحية والتعليم حتى K-12 (Davies, 1997)

ويقول حكام الولايات انهم يريدون مزيداً من التمويل للتعليم العالي ولكن قبل تأييدهم لمخصصات كهذه للمؤسسات التعليمية، فإنهم يحبذون التكنولوجيا كأداة أساسية لتعزيز حصول الطلاب على التعليم العالي. وقد اقترح 97% من حكام الولايات، الذين تم إجراء مسح عليهم، إلى تمويل مقيد ومرتبط بمقاييس الأداء .(Canales, 1998, 32)

واليوم نصف الولايات تربط بعضاً من تمويلها للكليات العامة بأداء المؤسس. ومن المرجح أن يقوم الآخرون بفعل الشيء ذاته خلال السنوات الخمس القادمة، وفقاً لمعطيات تقرير معهد روكفلر حول التعليم العالي (Chronicle of higher education on,1998).

وقد قامت عديد من الكليات والجامعات بإعادة تنظيم وهندسة نفسها لكي تقوم بالكثير مع قليل من الموارد، ولكن الحقيقة أنها تضطر إلى القيام بالقليل مع قليل من الموارد..

واليوم ترتفع نفقات التعليم أسرع من التضخم. فنفقات التعليم العلاجي remedical education (والذي دعمه دافعو الضرائب للمرة الثالثة منذ تدريس تلك الموضوعات في المدارس الثانوية والكليات المجتمعية) واحتجاجات الخريجين بنقص فرص العمل قد بالغت في استعجال تبسيط إجراءات المنح الأكاديمية، وتكييف وتعديل وقائع البيئة التي تكتنف مؤسسات التعليم العالي (Levine, 1997).

واليوم تتحرك الشركات والهيئات الأمريكية بخطى سريعة لتقديم برامج تعليمية تفي باحتياجات الشركات وقوة العمل بها (Rowley, Lujan, and Dolence, 1998) ولو أن معظم هذه البرامج التعليمية للشركات تركز على معرفة وظيفية ومهارات معينة، فإنها مع ذلك تسحب الطلاب الواعدين أو المحتملين من الكليات والجامعات التقليدية.

وتتزايد إعداد هذه الكليات التابعة للشركات المرخصة قانونياً، ويسعى الكثير منها بشدة للحصول على شهادات معتمدة إقليميا كغيرها من مؤسسات التعليم العالي (Western interstate commission for higher education, 1992).

وإضافة إلى الظهور السريع لهذا القطاع التعليمي، يشهد المجتمع الأمريكي أيضاً دخول كليات بهدف الربح for-profit college إلى سوق التعليم العالي التقليدية. ويزعم كثير من المربين الذين يريدون تعليماً عالياً في وقت أقصر مما تقدمه المؤسسات التقليدية في 4 سنوات، علاوة على ذلك ينظر الأفراد الأكبر سنا إلى هذه المؤسسات بكونها وسائل للحصول على تعليم لازم لتحسين مستقبلهم الوظيفي (collison, 1998).

وهذه المدارس بصفة عامة ذات سمعة جيدة من أجل الحصول على وضع وظيفي جيد، أنها تمتلك شبكات اتصال مباشر مع رجال الأعمال والشركات والمصانع، كما تروج على نطاق واسع حقيقة أن أعضاء هيئة التدريس بها متمرسون في المجالات التي يدرسونها.

وأخيراً ينظر المواطن الأمريكي بعين الاعتبار إلى بديل آخر للتعليم العالي وهو الجامعة الافتراضية The virtual university ويظهر أن هناك موافقة إجماعية بين الزعماء السياسيين ومديري الشركات والمؤسسات وبعض المسئولين في الكليات والجامعات التقليدية على أن التعليم الافتراضي والأنشطة التعليمية من خلال الإنترنت والشبكة العالمية ذات أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل الأجندة الاجتماعية Social Agendas

ويشير Rowely, Lujan and Dolence (1998) في تقرير لهم أن اتحاد حكام الولايات الغربية في الوقت الذي كانوا يقترحون فيه الجامعة الافتراضية في واحد وعشرين ولاية غربية، تراجع العدد ليشمل 14 ولاية مشاركة. وفى أواخر عام 1997 ساهمت كل ولاية من هذه الولايات بـ100000 دولار لتنفيذ المشروع، كما ساهمت الشركات بنحو 25 مليوناً لتشغيل المشروع.

وهكذا يتضح أنه لا حكام الولايات ولا المشرعين ولا المؤسسات الأمريكية تنتظر من الكليات والجامعات التقليدية أن تعيد هيكلة وتنظيم نفسها وتغيير اتجاهاتها وتوفير برامج وأنشطة تعليمية مهيأة لسوق العمل.

مظاهر التدخل الحكومي

لقد كان للحكومة نفوذها المؤثر في التعليم العالي على مدى تاريخه. محتوى المنهج، وفرص الالتحاق بالتعليم وتنوع أنواع المؤسسات التعليمية والأبحاث بارزة التأثير ومتميزة الجودة.. ليست إلا بعض أمثلة للتحولات التي لازمت التشريعات ذات العلاقة، ولكن حديثاً أدى الوعي العام والتشكك المتزايد بشأن فعالية وكفاية التعليم العالي إلى دفع الحكومة (الفيدرالية وحكومات الولايات إلى التدخل في هذه المؤسسات لدفعها إلى التغيير وتطوير أساليب العمل بها.(Tenzini, 1996).

ولعل أحسن وصف للسياسة الحالية التي تحيط بالتعليم العالي، إنها تدخل حكومي في الوظائف والعمليات التقليدية للكليات والجامعات، ومثل هذه التصرفات الحكومية قد عمت وتخللت السياسة التعليمية المؤسسية، وفى حالات عديدة حددت وعينت أو أقحمت نفسها في رسالتها وبرامجها إضافة إلى أهدافها الإدارية (Lyall, 1996).

إن الأوامر الفيدرالية ومقتضيات الإبلاغ عن أمور منها: الجريمة في الحرم الجامعي، الأمريكيين المعاقين جسمياً، حرية المعلومات، والعمل في سبيل رد الظلم عن الأقليات المضطهدة affirmative action ومساعدة الطلاب، والهواء النقي clean air والصحة المهنية والأمان المهني، والحقوق التعليمية الأسرية، والحفاظ على السرية والخصوصية privacy، والأبحاث المتضمنة موضوعات

إنسانية، .. وغيرها تضمن تدخلاً حكومياً هاماً في الأنشطة اليومية الأكاديمية والعمليات التي تقوم بها الجامعة.

ولا يبدو أن مثل هذه القواعد واللوائح الحكومية سوف تقل أو تخمد abating وكمثال التشريع الفيدرالي المقترح حالياً الذي يطلب من الكليات الإبلاغ عن جرائم العنف والتعصب* hate crimes ، كما أن تعديلات قانون الاتصالات اللاسلكية قد يحد أو يمنع دخول الكليات لمواقع اتصالات لاسلكية معينة مما يعد تدخلاً في فرص تقديم التعليم عن بعد.

كما يفرض قانون الإعفاءات الضريبية لعام 1997 على الكليات أن تبلغ عن أسماء وعناوين وأرقام الضمان الاجتماعي لطلابها، كذلك أن كان قيدهم لنصف الوقت على الأقل. وهذا الأمر يسرى سواء تقدم الطلاب بالتماسات لمساعدة مالية أو لم يتقدموا بمثل هذه الالتماسات، ولكن إذا كانوا قد تقدموا بالفعل يطلب من الكليات أن تبلغ عن أرقام الضمان الاجتماعي الخاصة بآبائهم . وقد وافق الكونجرس على أن نظام الإيراد الداخلي Internal revenue services في حاجة إلى هذه البيانات من أجل تحديد أي الطلاب هم أهل لاقتطاعات ضريبية تالية.

وهذه المقتضيات العامة أصبحت نافذة المفعول من أول يناير عام 1999.

والتكليفات على مستوى الولاية ومقتضياتها القانونية ليس أقل تدخلاً وحتى تاريخه مؤسسات ما بعد الثانوية العامة في 23 ولاية هي تحت إشراف وإدارة نظام مجلس إدارة موحدة. وهذا يسمح لهذه الولايات أن تعطى أولوية للحاجات التعليمية التي تشمل الولاية كلها في ما يتعلق برسالتها أو أولويات المؤسسات الفردية.

وقد قامت 21 ولاية أخرى بتنظيم كلياتها وجامعاتها العامة تحت إشراف وإدارة مجلس تنسيقي يعمل أيضاً في خدمة احتياجات الولاية عن طريق التنسيق بين منظمات التعليم الخاصة أيضاً (Layall, 1996) .

وقد يعترض قليل من الناس على أهداف مجالس الإدارة الموحدة أو المجالس التنسيقية التي تشمل الولاية كلها، ولكن عملياً، توفر مستوياتها المتنوعة من التدخل تحديات عظيمة وكذلك فرصاً هامة أمام مؤسسات التعليم العالي. فهذه المجالس على الأقل تصف وتصور باطراد أن القرارات بشأن الكليات والجامعات العامة لم تتخذ على أساس جامعات فردية.

والجهود الحالية التي يبذلها مشرعو الولايات المناهضة لقانون العمل في سبيل رد الظلم عن الأقليات المضطهدة في أمريكا (Affirmative action) ما زالت تمثل تصادماً آخر مع الحقوق الخاصة بالكليات ولجامعات في اتخاذ قراراتها وحدها من أجل إلحاق طلاب الأقليات ومنحهم مساعدات مالية. فمنذ أواخر عام 1996 قدمت مشروعات قوانين إلى الهيئات التشريعية في 13 ولاية لإلغاء هذا القانون (المشار إليه). (National Center for post secondary improvement (NCPI), 1998

ويعلم جيداً المسئولون عن التعليم العالي مغبة السياسة المناوئة لهذا القانون وكمثال هذا القرار المنفرد لجامعة تكساس الذي استبعد فعلاً تسجيل وقيد الطلاب الأمريكيين من أصل إفريقي African American في كلية القانون بجامعة تكساس. وبعد عام واحد من تنفيذ اقتراح كاليفورنيا رقم 209. تقلص عدد الطلاب المرشحين من الأمريكيين أصل إفريقي المسموح لهم بدخول جامعات كاليفورنيا والالتحاق بالتعليم العالي بنحو 18% (NCPI, 1998, 46).

وعموما يوافقً المؤيدون للتعليم العالي على أن كثير من نجاح الكليات والجامعات تعزى في جانب منها إلى التشريع الحكومي والدعم المالي ولكن مع اشتداد الضغوط في ما بين الأولويات السياسة والاجتماعية المتنافسة في المجالس التشريعية على مستوى الولايات وعلى المستوى الفيدرالي، تشهد الآن مؤسسات التعليم العالي مزيداً من التدخل الحكومي، وطالما تعتمد الكليات على دعم القطاع العام ستكون للقرارات الحكومية تأثيرها الملحوظ على هيئتها وبنيانها (Hartle, and Galloway, 1997, 30).

تغيير اتجاه (وتحول) المساعدات الطلابية والأجندات البحثية المدعمة حكومياً

لقد زادت الأبحاث والمساعدات المالية للطلاب المدعمة فيدرالياً زيادة عظيمة منذ تمرير الكونجرس لقانون التعليم العالي لعام 1965، ولكن التحول في السنوات الأخيرة من المنح الاتحادية إلى القروض قد يعرض للخطر فرصة الالتحاق بالتعليم العالي أمام الطلاب متوسطي الدخل ومنخفضي الدخل. وتثبت بالمستندات الكليات المجتمعية ومؤسسات الآداب الإنسانية أن هؤلاء غير مرغوب فيهم.

ويعلم خبراء شئون الطلاب علماً تاماً أن عديد من المجموعات العرقية غير الراغبين في اقتراض قدر كبير من المال، وأن انكماش المنح الحكومية المتاحة سوف يمنع الكثير –وخاصة أولئك الذين في أمس الحاجة– من الالتحاق بالتعليم العالي (Hartelle and Galloway, 1997) .

وتؤكد بيانات مجالس الكليات على خطورة وجدية هذه الظروف حيث يتضح أنه في عام 1994 – 1995 تم إدراج 5.6 بليون دولار كمنح، ولكن تم إدراج ما يزيد على 24 بليون دولار لتوزيعها من خلال قروض مما ترتب علية أن صارت نسبة القروض إلى المنح 4.4: 1، وكان في عام 1977 –1978

وكمثال تم إقراض 1.7 بليون دولار بموجب برنامج الإقراض في حين تم إدراج 1.5 بليون دولار كمنح مما جعل النسبة ضئيلة بين الإقراض والمنح أي ما يزيد قليلاً عن دولار واحد تم إقراضه في مقابل دولار واحد كمنحة (College Board, 1995,18) .

ومن الإشارات الأكثر إيجابية التطور الأخير الذي وجده مناصروا التعليم العالي علامة مشجعة، هو ما حدث من تغيرات في النظام الخاص بضرائب التعليم العالي لعام 1977 حيث يسمح بما يزيد عن 30 بليون دولار لمصلحة الجامعات وطلابها على مدى السنوات الخمس التالية (Tax payer relief act) وتركز هذه الفوائد على قواعد الائتمان والاقتراض في التعليم العالي والتعليم الموسع Expanded Education IRA وغيرها من المتغيرات في قانون الضرائب. ولكن حيث أن هذه الفوائد تعود بالخير على الأفراد وليس على المؤسسات فهناك خلل ملحوظ إذ أن الطلاب الأكثر فقراً لن يكونوا على وعى بالاحتمالات ولا الحصول على دخل سنوي كاف للاستفادة من الائتمان والاعتمادات الضريبية الجديدة ولن يكونوا قادرين مالياً على التمتع بالتوسع التعليمي .

وعلاوة على تغيير مدخل الحكومة الفيدرالية في تقديم المساعدات المالية للطلاب، تجد المؤسسات البحثية نفسها في منافسة بالغة الحدة بشأن ندرة الدورات لإجراء الأبحاث نظراً لمحاولات الكونجرس في الموازنة بين الميزانيات الفيدرالية وتلبية الحاجات الاجتماعية المتنافسة.

ومن الواضح أن هذه المشكلة تزداد حدة بالنسبة للكليات والجامعات التي تحصل على نسب هامة من تمويلها من الأبحاث المدعمة فيدرالية. وكمثال واضح تتلقى جامعة واشنطن ما يقرب من ثلث تمويلها من مصادر فيدرالية معظمها مخصص للأبحاث.

وفى الواقع ورغم انخفاض النسبة المئوية للأبحاث التي ترعاها الحكومة الفيدرالية في هذه السنوات الأخيرة مقارنة بنسبة التمويل المتصاعدة في المشروعات Business والهبات الخاصة، فإن ما يقرب من 60% من جميع الأبحاث التي تنفذها الكليات والجامعات تقوم بتمويلها الحكومة الفيدرالية (Hartelle and Galoway, 1997) .

وأصبح من الواضح أن إقتطاعات التمويل في المستقبل ستكون ذات تأثير ملحوظ على هذه المؤسسات حيث أنها تشكل جزءاً من التعليم العالي الأمريكي الذي يجذب تقليديا الطلاب الأكاديميين والكليات المهتمة بالأبحاث اهتماما قوياً.

وعلى مستوى الولايات شرع الحكام في التمييز بين الأبحاث الهامة أساساً للمجتمع مقابل تلك الخاصة بتنشيط وشغل الوظائف الجامعية. ويعتقد أقل من نصف هؤلاء الحكام في مساندة الدولة للكليات ذات الأربع سنوات دراسة، والجامعات البحثية الأسرع استجابة لحاجات الولاية (Schmidit, 1998) فلا غرابة ألا يحاول الزعماء المنتخبون تغيير أسلوب عمل الجامعات فحسب بل أيضاً يكلفونها بمقاييس أداء مؤسسية. وحتى الآن قامت ثمان ولايات بتحصيل إجباري لرسم إضافي للتعليم على كلياتها العامة و/أو And \ Or الطلاب الجامعيين الذين يحصلون على مزيد من البرامج الأكاديمية اكثر من اللازم لاستكمال حصولهم على درجات علمية (Chronicle of higher Education, 1997) وأصبح من الجلي أن موضع التساؤل ليس فقط في الأسِلوب الذي تعتمده المؤسسات في تعليم طلابها بل أيضا في مقدار ما يحصل علية الطلاب من تعليم .

لذلك لم يعد سراً على مجتمع التعليم العالي أن المساعدات الطلابية والأجندات البحثية المدعمة حكومية قد تحولت إلى مزيد من التكليفات على المؤسسات والطلاب على السواء فيلزم على المؤسسات أن تبدى مزيداً من الكفاية ، وفاعلية التكلفة cost

effeteness وتدعيم الجودة بالوثائق documentation of quality والطريقة التي تقيس بها نتائج أدائها .

والطلاب في المقابل مطلوب منهم مساهمة أكبر في تكاليف تعليمهم تعليماً عالياً في المؤسسات عامة وخاصة على السواء ، عندما يتلقون مساعدة مالية فإنما يحصلون عليه هو مزيد من القروض وقليل من المنح .

تدهور ثقة المجتمع ككل في التعليم العالي :

أن التعقيدات السياسية لكلاً من القيادة المنتحبة الاتحادية والقيادة على مستوى الولايات في موافقتها على الأولويات الاجتماعية ومن ثم تخصيصها لتمويل قابل للتطبيق قد زادت تعقيداً مع تدهور الثقة العامة في التعليم العالي . فمن الناحية التاريخية حث التعليم العالي نفسه كأحد أعظم موارد الأمة ، ولكن اليوم يفصح المجتمع ككل عن تناقص إيمانه وثقة في القيمة الفعلية للدرجة العلمية .

وتظهر أبحاث الرأي العام أن العديد من الأفراد يعلمون ويقدرون القيمة الممكنة للتعليم العالي ولكنهم يعربون أيضاً عن قلقهم بشأن الاستطاعة (تحمل نفقات التعليم العالي المتزايدة) وسهولة الحصول Access على هذا التعليم العالي ، ويتساءلون عن مدى التزام أعضاء هيئة التدريس والمديرين التزاما صادقاً بالتعليم العالي وتعلم الطالب .

وتكشف المقابلات واستطلاعات الرأي العام لكلان Callan's 1996 أن كثيراً من الأمريكيين أكثر مؤازرة وأكثر انتقادا للتعليم العالي فهم يتشككون في قيمة كثير من الأبحاث الأكاديمية كما يعربون عن قلقهم إن كانت الدرجة العلمية في مقدورها أن تفتح الباب أمام عمل مرض وحياة أفضل

"إن محاولة تحديد الملوم عن هذه الظاهرة عديمة الجدوى ولا طائلة تحته وكان لظهور الاقتصاد العالمي إلى حيز الوجود والتخفيضات في النفقات الاتحادية الخاصة بالدفاع وتباطؤ النمو الاقتصادي ، والتغيير التكنولوجي الهائل وتأثيره المنتشر في كل

مكان ، وإعادة بناء ، وإعادة تحديث ، وإعادة هندسة المنشآت الرئيسية في الهيئات والمؤسسات الحكومية والقطاع الذي لا يسعى وراء الربح non profit سماتها المميزة الإيجابية ، ولكنها جميعاً ساهمت بدور في تعريض الكليات والجامعات الوطنية للخطر"

وتآكل الثقة العامة ليس بالضرورة بشأن أهمية التعليم العالي بل بالأحرى بشأن نظام العمل وتفعيل الكليات والجامعات . وقد امتدت هذه الملاحظات العامة حول التعليم العالي إلى مكاتب حكام الولايات ومشرعي الولايات ومختلف الأقسام . والإدارات الحكومية الوطنية ومع قضايا أخرى ملحة لا بد من التعامل معها .

ويبدو أن المشرعين الحكوميين والمسئولين التنفيذيين على الاستعداد للتعامل مع التعليم العالي العام بوصفه إنفاقاً Expenditure وليس استثماراً للمستقبل investment وتعنى هذه النظرة البراجماتية الفلسفية والسياسية للولاية والحكومة الفيدرالية على السواء أنه يمكن أن تصير الكليات والجامعات منظمات مختلفة شديدة التأثير عما عليه مؤسسات اليوم والبعض منها قد يملك القليل من حجرات الدراسة على النحو الملحوظ مع كثير من الأنشطة الفعالة تكنولوجية والبعض الآخر قد يعمل بصفة أساسية بوصفها منظمات وسيطة (سمسار) broker organization للربط بين المعلمين والمتعلمين ، وهناك أيضاً بعض المنظمات التي تقدم برامج تعليمية بلا درجات علمية على مستوى الولاية في الوقت الذي تمنح فيه أقل الدرجات العلمية التقليدية .

إذن بؤرة اهتمام مؤسسات التعليم العالي في المستقبل هي في توفير الجديد من الطرق والوسائل التي تفي باحتياجات الأفراد التعليمية في خضم تعقيدات بيئاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لذا أصبح حتمياً عليها ، بصفة عامة ، وعلى شئون الطلاب بصفة خاصة أن تبين وأن توصل ما يمكن أن تساهم به في تعلم الطلاب وبالتالي المجتمع .

دلالات نوعية specific بالنسبة لشئون الطلاب:

يجب على شئون الطلاب كمهنة أن تتكيف مع المستلزمات الاجتماعية والأدوار الحكومية المتغيرة ومن الأهمية القصوى لهذه المهنة أن تعيد تنظيم نفسها من أجل تحديد وتطبيق أساليب توصيل وتقديم جديدة وبالمقارنة مع أدائها في العقود الماضية فسوف تحتاج شئون الطلاب في الكليات والجامعات إلى إعادة النظر والتكييف مع الحقائق الآتية : –

* يحتاج خبراء شئون الطلابية إلى إدراك أعمق وتفهم أكبر لمدى تناسب وصلاحية fit ما يقومون به مع رسالة وأهداف المؤسسة التي يخدمونها .
* يجب على خبراء شئون الطلاب أن يكون في مقدورهم توضيح مدى إسهاماتهم وإمكاناتها في تعزيز تعلم الطالب فيما يتصل باتخاذ قراراتهم وتفهم عواقب هذه الاختيارات ، كذا التحرك نحو حياة منتجة نشطة داخل المجتمع الأكبر .
* يجب على خبراء شئون الطلاب أن يكونوا أكثر إلماماً فيما يتصل بمدى تأثير التشريعات الاتحادية على مستوى الولايات في كلياتهم وجامعتهم وبالتالي على مهنة شئون الطلاب .
* من أجل توفير دعم مالي كافٍ لشئون الطلاب سوف يجد كثيرا من خبراء شئون الطلاب ولا سيما الأرفع مستوى أنه من اللازم تعزيز قدراتهم ومهارتهم التقليدية نحو تفهم ومعرفة النزعة الخيرية (حب الخير) philanthropy وجمع الأموال .

obeikandl.com

* ينبغي على الخبراء في شئون الطلاب تقوية وتعزيز مستقبلها عن طريق تثقيف خبراء جدد بشأن تقديم النصح والإرشاد والاختبار والتعليم وتقديم خدمات قابلة للتطبيق بوساطة التكنولوجيا .

* إن السماح بإدخال طلاب مختلفين ومحرومين تقليدياً من التعليم وكذا تقليديين مع ما يلزمهم من إرشاد مهني وأكاديمي أكثر تعقيداً لا يستوجب من خبراء شئون الطلاب فقط توسيع معلوماتهم بالنسبة لفرص عمل هؤلاء المتعلمين بل أن يبحثوا أيضاً عن أساليب ذات فعالية تكلفة أفضل للقيام بذلك.

* لا ينبغي فقط على خبراء شئون الطلاب أن يكونوا مناصرين لتعلم الطالب وإنمائه فقط بل أن يكونوا أيضاً قادة على مستوى الكلية والجامعة من أجل موائمة حاجات المتعلمين الجدد ومتطلبات التعلم الجديدة مع المجتمع المعاصر .

* سوف يجد خبراء شئون الطلاب فرصاً من أجل العمل ومزاولة المهنة في الهيئات والشركات والمؤسسات العلمية التابعة لها مع تزايد عدد المتعلمين داخل هذه المنظمات .

* سوف يحتاج خبراء شئون الطلاب في المؤسسات التعليمية المملوكة للشركات والهيئات إلى مهارات تنظيمية واسعة وعميقة بجانب مهارتهم التقليدية حيث أن فرص الترقي الوظيفي سوف تعتمد على مدى إسهاماتهم بالنسبة للمنظمة .

obeikandl.com

تساؤلات بحثية*** ورؤى مستقبلية

حول موضوع أدوار حكومية متغيرة ذات صلة بالتعليم العالي

إن تطوير اتجاهات اجتماعية و إحداث تغييرات ذات أولوية بين الولايات و كذلك الحكومة الفيدرالية ، و ذات صلة بحقوقها الخاصة دون غيرها . إنما تصور تصويرا واضحا التغيرات المؤكدة و البالغة الأهمية من أجل المستقبل .

لذا يتعين على رجال التربية أن يدركوا ذهنيا Conceptualize مفهوم هذه الأساليب التنظيمية الجديدة و العمل على التخطيط لها و تنفيذها من أجل توصيل برامج و أنشطة تعليمية و تربوية ضرورية .

والأسئلة التالية تشكل محور الاهتمام ، كدليل للمربيين في القرن الواحد و العشرين

ما هى الطرق الاكثر فعالية بالنسبة للولايات من أجل تدعيم ومساندة التعليم العالي ؟

1- هل يصبح المربون أكثر تأثيراً إذا ما عملوا مع صناع القرار في الولاية لفائدة الكليات والطلاب ؟ .

2- ما هي الافتراضات التي يتمثل بها أعضاء مجتمع التعليم ذات الصلة بالمزايا التي يحصل عليها الطلاب غير المتفرغين (بعض الوقت part time) و أو طلاب كليات مجتمعية الذين يتلقون مساعدة مالية تخصصها الولاية ؟ وهل هذه الافتراضات مناسبة لإحداث تغيير على مستوى حكومة الولاية ؟ .

3- هل التمويل الذي تقدمه الولاية صار أكثر إرتباطاً بما هو مدرك من أداء مؤسسي Institutional وما هو الدور الذي ينبغي على المربيين

القيام بها للتعامل مع هذا الاتجاه ؟ وماهى المسئوليات المحددة التي ينبغي على شئون الطلاب الاضطلاع بها ؟ .

4- هل ينبغي على الكليات والجامعات أن تواصل بجدية وطموح الخيرات التربوية والتعليمية المحتملة مع الهيئات والشركات المملوكة لها ؟ وما مدى استفادة الكليات والطلاب من هذا المنحى ؟ .

5- ما هي الافتراضات بشأن الكم المتزايد من التمويل الحكومي لطلاب الجامعات كقروض في الوقت الذي تتقلص فيه المنح ؟ وهل يمكن ترجمة هذه الافتراضات إلى مكاسب / خسائر اقتصادية للولايات بالنسبة للخريجين الذين يدخلون سوق العمل ولا يذهبون إلى الكليات ... إلخ .

ماهى الظروف الاجتماعية ذات التأثير في أداء التعليم العالي :

1- متى يصبح الدعم الحكومي تدخلاً حكومياً ؟

2- هل يحدد صناع القرار السياسي بالولاية مفهوم المسئولية و المحاسبية بنفس طريقة المربين؟ وهل يعتبر المجتمع الأكاديمي نفسه موضع المسئولية و المحاسبية ؟ وكيف ؟

3- هل هناك دواع وراء سن الكونجرس وحكومات الولايات مقتضيات تشريعية على الكليات والجامعات ذات صلة بعلاقتهم بطلابهم؟

4- كيف يمكن للمربين تحويل هذه الالتزامات الخاصة بالظروف الاجتماعية إلى علاقات عمل إيجابية مع صناع القرار الحكومي لصالح وخير الكليات والجامعات وطلابها؟ .

obeikandl.com

5- كيف تضمن الولايات فعالية وكفاية التعليم العالي العام في الوقت الذي تقل فيه إلى أقل ما يمكن الأجندات السياسية العارضة التي تحدث ضرراً باحتياجات الولاية التعليمية ككل ؟

ما هي الممارسات التعليمية اللازمة للتكيف مع الظروف والأولويات الاجتماعية المتبدلة؟

1- كيف يمكن أن تصبح رسالة وأهداف الكلية والجامعة ذات تعريف وتحديد دقيقين؟

2- ما مدى تفهم المربين أو سهولة حصولهم على المعلومات بشأن العلاقة بين الهدف (للولاية ككل – مؤسسة فردية ... ألخ) والممارسة الإدارية ؟

3- كيف يمكن تقييم برامج جديدة للحصول على درجات علمية مقدمة على الإنترنت أو تحديد المسئولية بشأنها ؟

4- ماهى مسئوليات المربين بالنسبة لتحديد ماهي الأبحاث الهامة للمجتمع مقابل تلك الهامة بشغل وظائف وتولى مناصب جامعية ؟

5- ماذا يتعين على قادة التعليم العالي القيام به لاستعادة ثقة المجتمع في الكليات و الجامعات و رسالتها ، و ما تقوم به من أعمال ووظائف لخدمة الطلاب و المجتمع ؟

obeikandl.com

References

Brubacker, J.S. and Rudy, W. (1997). *Higher education in transition,* 4th ed. New
Bmnswick: Transaction Publishers.
Callan, P.M. (1996, Summer). Toward a new consensus. *Liberal Education,* 82.
Canales, J. (1998, July/Aug.). Governors say they want to assert leadership to higher education. *Trusteeship, 6.*
Chronicle of Higher Education (1997, August 29). Issues affecting colleges: Roll
call of the states, 44, 12.
Chronicle of Higher Education (1998, July 24). States increasingly link budgets
to performance. 44, A26.
College Board'(1995). Trends in student aid: 1985 to 1995. New York: College
Board.
Collison, M. N-K (1998, July 9). Proprietary preference. *Black Issues in Higher*
Education, 15, 32-34.
Davies, G.D. (1997, Oct.). Higher-education systems as cartels: The end is near.
Chronicle of Higher Education, 44, A68.
Hartle, T.W. and Gallaway, F.J. (1997). *Federal guidance for a changing national*
agenda. In Peterson, M.W., Dill, D.D. and Mets, L.A., Planning and management
for a changing environment. San Francisco: Jossey-Bass.
Hopwood v. Texas, 95 F.3d 53 (5th Cir., 1996).
Levine, A. (1997, July-Aug.). Higher education becomes a mature industry. *About Campus, 1.*
Lyall, K.C. (1996, Winter-Spring). The role of government in systems. *Journal*
for Higher Education Management, 11.
National Center for Postsecondary Improvement (1998, July-August). Are the doors closing? Assessing affirmative-action. *Change, 30,*43-46.
Rowley, D.J., Lujan, H.D., and Dolence, M.G. (1998). *Strategic choices for the*
academy. San Francisco: Jossey-Bass.
Schmidt, P. (1998, July 19). Governors want fundamental changes in colleges.

coolkandi.com

Chronicle of Higher Education, 44.
Terenzini, P.T. (1998, June 1). *Personal correspondence to author.*
Western Interstate Commission for Higher Education (WICHE). (1992). Meeting economic and social'challenges: A strategic agenda for higher education. Boulder, Colo: Authors.

obeikandl.com